

Distr.: General
11 June 2020
Arabic
Original: Spanish



الدورة الرابعة والسبعون

البند 43 من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة 10 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البيان الرسمي الصادر عن وزارة الخارجية وشؤون العبادة في جمهورية الأرجنتين بمناسبة يوم تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، الذي يُحتفل به في 10 حزيران/يونيه من كل عام (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 43 من جدول الأعمال، المتعلق بمسألة جزر مالفيناس.

(توقيع) أليخاندرو فيرديير
القائم بالأعمال بالنيابة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 10 حزيران/يونيه 2020 الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية]

10 حزيران/يونيه: يوم تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها

تحتفل حكومة جمهورية الأرجنتين وشعبها اليوم، الموافق 10 حزيران/يونيه 2020، بذكرى مرور 191 سنة على قيام حكومة مقاطعة بوينس آيرس بإنشاء القيادة السياسية والعسكرية لجزر مالفيناس والجزر المتاخمة لكيب هورن.

فالأمة الأرجنتينية، منذ نشأتها، وبعد أن ورثت الأراضي الإسبانية في جنوب المحيط الأطلسي، مارست على أساس دائم حقوقها على الجزر الواقعة هناك، ووضعت قواعد وهيكل قانونية وإدارية تعزز ممارستها الكاملة لسيادتها، بما في ذلك تعزيز تنمية الأنشطة التجارية وتوطين السكان. وقد كانت المرة الأولى التي رُفِع فيها العلم الأرجنتيني على جزر مالفيناس معلماً هاماً في تاريخ السيادة الأرجنتينية على الجزر الواقعة في جنوب المحيط الأطلسي، وسوف نحتفل بالذكرى المئوية الثانية لذلك الحدث في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وقد تُوِّجَت هذه العملية في عام 1829 بإنشاء الهيكل الحكومي الذي نحتفل به اليوم، والذي عُيِّن لويس فيرننت على رأسه.

غير أنه في 3 كانون الثاني/يناير 1833، توقفت هذه الممارسة الفعلية للسيادة بسبب قيام المملكة المتحدة بطرد السلطات الأرجنتينية وبتهجير السكان من جزر مالفيناس باستخدام القوة. وأدى الاستيلاء على تلك الجزر إلى تقويض السلامة الإقليمية للأمة، وهي حالة لم توافَق عليها أي حكومة أرجنتينية على مدى تاريخ يمتد لأكثر من 187 عاماً.

ومنذ ذلك الحين، هناك نزاع على السيادة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة، على نحو ما أقرته الجمعية العامة في قرارها 2065 (د-20). وعملاً بالقرار المذكور، تفاوض البلدان لمدة 16 عاماً ابتداء من عام 1966 في محاولة لحل النزاع على السيادة. وعلى الرغم من الدعوات التي لا حصر لها التي وجهتها الأرجنتين والدعاءات الصادرة عن الأمم المتحدة، ترفض المملكة المتحدة بصورة منهجية استئناف المفاوضات على السيادة.

وقد أُعيد التأكيد على ضرورة استئناف المفاوضات الثنائية فوراً في 10 قرارات للجمعية العامة و 37 قراراً للجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، وأعاد المجتمع الدولي تأكيد ذلك في العديد من الإعلانات الصادرة في المحافل المتعددة الأطراف، من قبيل منظمة الدول الأمريكية، ومجموعة الـ 77 والصين، ومؤتمرات القمة الأيبيرية - الأمريكية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وبرلمان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ومؤتمر القمة المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية، ومؤتمر قمة البلدان العربية وبلدان أمريكا الجنوبية.

إن استئناف الممارسة الكاملة لسيادتنا على الأراضي الجزرية والمناطق البحرية المحتلة، على نحو يحترم أسلوب حياة سكانها ويتمشى مع القانون الدولي، يشكل هدفا دائما للشعب الأرجنتيني لا يمكن التخلي عنه، على النحو المبين في الحكم الانتقالي الأول من دستورنا الوطني.

وفي هذا الصدد، ذكر الرئيس ألبرتو فرنانديز، في خطابه الافتتاحي أمام الجمعية التشريعية، أنه "لم يعد هناك مجال للاستعمار في القرن الحادي والعشرين"، وأنه لا سبيل أمام الديمقراطية الأرجنتينية لتأكيد مطالبها سوى الدبلوماسية والسلام.

وحكومة جمهورية الأرجنتين بصدد تصميم وتنفيذ سياسات حكومية تهدف إلى تحقيق هذا الهدف الدائم للشعب الأرجنتيني الذي لا يمكن التخلي عنه. ولا بد من توجيه هذه التدابير على المدين المتوسط والطويل لكي يتسنى لها البقاء في ظل أي تغيير في الحكومة ولتتسنى لها خدمة المصالح الدائمة للأمة على نحو أفضل، بالنظر إلى التعددية والثراء اللذين تتسم بهما ديمقراطيتنا. وتحقيقاً لهذه الغاية، تواصل حكومة الأرجنتين العمل على تعزيز دعم المجتمع الدولي فيما يخص مسألة جزر مالفيناس والدفاع بثبات عن حقوقها السيادية في جنوب المحيط الأطلسي. ويشكل الاستكشاف والاستغلال غير المشروعين للموارد الطبيعية والوجود العسكري البريطاني غير المتناسب وغير المبرر في جنوب المحيط الأطلسي تصرفات تنتهك قرار الجمعية العامة 49/31، الذي تدعو فيه الجمعية إلى الامتناع عن إدخال تعديلات انفرادية على الحالة في الوقت الذي لا يزال فيه النزاع على السيادة معلقاً.

إن جميع التدابير الرامية إلى تأكيد حقوق الأرجنتين في أرخبيلات جنوب المحيط الأطلسي والمناطق البحرية المحيطة بها تستند إلى الاعتقاد الصادق والراسخ بأنها يجب أن تُتخذ بطريقة سلمية، مع تجنب عسكرة جنوب المحيط الأطلسي، وأن تسترشد بالقيم الإنسانية العالمية. وتعيد جمهورية الأرجنتين مرة أخرى تأكيد حقها غير القابل للتصرف في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وتكرر تأكيد تصميمها الراسخ على استئناف المفاوضات على السيادة مع المملكة المتحدة على وجه السرعة بغية إيجاد حل نهائي لهذا الوضع الاستعماري.